دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية
The role of Institutions of civil society in advancement of transparency

خيرالله سبهان عبدالله الجبوري / مدرس مساعد
كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل/ العراق

الملخص

لقد أصبح دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مبدأ الشفافية حلقة مهمة وضرورية من أجل تقدم وتطور الشعوب من النواحي السياسية والتنموية، فمن الناحية السياسية يعد دور مؤسسات المجتمع المدني أساسياً في تكريس الديمقراطية الحقة عبر المشاركة والرقابة وتعزيز الشفافية، أما من الناحية التنموية فان دورها يبرز أساساً كقوة مهمة تدفع وتيرة النمو عبر العمل الميداني فضلاً عن دورها في الرقابة والمحاسبة وحتى المسائلة إذا توفرت البيئة لذلك.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات المجتمع المدني, الشفافية, الحكم الرشيد.

Abstract

The role of Institutions of civil society in advancement of transparency has become an essential and important part for political and developmental issues of peoples, politically, The role of Institutions of civil society is principal in devotion of true Democracy through participation, observation and enhancing transparency, developmentally, Institutions of civil society has a motive role of development by field activity, in addition to the role of supervision, questioning and even interrogation in case of suitable environment.

Keywords: Institutions of civil society, transparency, good governance.

المقدمة

شهد العقد الأخير من القرن العشرين العديد من التحولات العالمية والإقليمية والمحلية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومن أهم هذه التحولات هو انتشار الأفكار الداعية إلى إقامة مجتمع مدني وطني وعالمي وإيجاد آليات جديدة لتفعيل دور هذا القطاع في تحقيق الأهداف التنموية للحكومة في شتى المجالات. فالاهتمام البحثي أو الأكاديمي بالمجتمع المدني جاء مواكباً لتطور أدوار و مسؤوليات هذا القطاع المهم. فقد طرح الخطاب العالمي في التسعينات الأدوار والمسؤوليات الجديدة الملقاة على عاتق المجتمع المدني، وساد الخطاب مفهوم التعاون بين الفواعل الثلاث (الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص)، وقد أسهمت في ذلك متغيرات عالمية بعضها سياسي والآخر اقتصادي واجتماعي، فمن ناحية -ومع انهيار الإتحاد السوفيتي- زحفت موجات الديمقراطية والمطالبة بمشاركة المواطن وكانت تقوية المجتمع المدني أحد معالم التحول الديمقراطي والذي بدا فاعل رئيس لتحقيق هذا التحول، ومن ناحية أخرى فإن التحول الاقتصادي نحو حرية التجارة والأخذ بنظم اقتصاديات السوق والانفتاح على الأسواق العالمية أدى هو الآخر إلى تصعيد أدوار المجتمع المدني.

وتعد مؤسسات المجتمع المدني أحد أهم الشروط الأساسية لتحقيق التقدم السياسي و الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات المعاصرة، ذلك لانها تُعنى بأهم عاملين من عوامل تحقيق هذا التقدم وهما الفرد والمجتمع على السواء، لذا فان مسؤولية الفرد تجاه مجتمعه تفرض عليه ان يكون عنصراً فاعلاً ومؤثراً في تحقيق الشفافية وضمانها. وعبر مؤسسات المجتمع المدني يكون للمجتمع سلطة قوية ومؤثرة مقابل سلطة الدولة، الامر

الذي يحول دون تسلطها واستبدادها بفعل وجود الطرف الموازن لها الذي يراقبها باستمرار ويحاسبها إذا اقتضى الأمر ذلك، بمعنى أخر إن هذا التجربة المجتمعية تمنح المجتمع سلطة فاعلة ومؤثرة في تقرير مصيره.

اهمية البحث : إن مناقشة دور مؤسسات المجتمع المدني في إطار تعزيز مبدأ الشفافية يكتسب أهمية كبيرة في ضوء مجموعة من الاعتبارات العلمية والأكاديمية، فقد تصاعد وزن الدور الواقعي والمأمول لمؤسسات المجتمع المدني في غالبية دول العالم, إذ اتجهت مؤسسات المجتمع المدني في الألفية الجديدة إلى التزايد ومع هذا التطور في الحجم حدث تنوع في أنماط وأنشطةمؤسسات المجتمع المدني، فضلاً عن ظهور خطاب سياسي جديد يؤكد على قيمة إسهام مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية البشرية والبناء الديمقراطي والحكم الراشد والسياسة العامة، ولا شك في أن الخطاب هو في شق منه انعكاس واستجابة لتوجهات الخطاب العالمي بشأن تدعيم دور المجتمع في تعزيز الشفافية.

اشكالية البحث : ينطلق هذا البحث من مسلمة أن مؤسسات المجتمع المدني متغير ضروري لا بد منه لكل ممارسة ديمقراطية، والإشكالية التي يسعى هذا البحث إلى الإجابة عليها هي: **"هل أدوار مؤسسات المجتمع المدني هي دائماً ايجابية؟, وتصب في خدمة التطور والتنمية و تعزيز الشفافية؟ وكيف وإلى أي مدى تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية؟".**

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك صيغة طردية تحكم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، وكلما عرف أحد المفهومين تطوراًفي الدلالة والمعنى -حسبما تفرضه الظروف التاريخية- إلا وتبعه تطور مماثل ينال المفهوم الآخر في علاقة تأثير وتأثر متبادل عبر التاريخ. ولذلك كلما زادت استقلالية مؤسسات المجتمع المدني كلما ارتفع تأثيرها في تحقيق الشفافية.

منهجية البحث : من أجل التحقق من فرضية البحث فقد اعتمد البحث على عدة مناهج, إذ اعتمد منهج التحليل الوظيفي الذي يحاول دراسة مفهوم المجتمع المدني دراسة تحليلية وليس وصفية، وذلك بالتركيز على دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية وعلاقة هذه المؤسسات الاجتماعية بالدولة. فضلاً عن الاعتماد على المنهج التاريخي للتعرف على مجمل التطورات والتحولات التي طرأت على مفهوم المجتمع المدني, والكشف عن الحقائق التاريخية، عبر تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية.

هيكلة البحث : تضمن البحث اربعة مطالب فضلاً عن مقدمة وخاتمة, إذ جاء المطلب الأول ليشمل مؤسسات المجتمع المدني. أما المطلب الثاني فقد أكد على الشفافية والمعايير الدولية لها. وتناول المطلب الثالث محددات العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والنظام السياسي. في حين أكد المطلب الرابع على آليات مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية.

المطلب الأول: مؤسسات المجتمع المدني

اولاً: مفهوم المجتمع المدني

:لا يختلف الكثير من الباحثين والكتاب على أن مسألة تحديد المفاهيم وتعريفها خطوة مهمة وضرورية من أجل كشف الغموض والالتباس الذي يكتنف هذا المفهوم أو ذاك في أي بحث, إلا إن هذه الخطوة مع اهميتها -لا سيما في الدراسات الانسانية- تبقى مسألة نسبية ومعقدة تبعاً لاختلاف المنظومة المعرفية والقيمة التي تضمها, فضلاً عن ذلك إن التحيز المسبق وانعدام الموضوعية يترك أثره في الباحثين لا سيما إذا كانوا في صدد التعامل مع مفاهيم هي في الاصل تعد مفاهيم حركية تتعدد مضامينها بتعدد الافكار والقراءات والتجارب التي يمر بها المفهوم تاريخياً وفي كل مرحلة حضارية ليستقر عند مفهوم محدد كلياً أو جزئياً تبعاً لنشأته الفلسفية والتاريخية. وهو ما ينطبق على مفهوم المجتمع

المدني[1], الذي يرتبط من الناحية التاريخية في الفكر السياسي بمفهوم جماعات المصالح, منذ ارسطو لا سيما في تناوله للعلاقة بين طبيعة النظام السياسي وصراع جماعات المصالح, مروراً بفلسفة هيغل حول المجتمع المدني فالمجتمع المدني هو المستوى الوسيط بين العائلة والدولة[2]. فالمجتمع المدني وفقاً لأفكار هيغل يعرف بأنه يحتل موقع وسط بين العائلة والدولة, وهو يتكون من التنظيمات التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة[3].لقد ظهر مصطلح المجتمع المدني في القرن الحادي عشر في انجلترا, ولكنه الآن في عالمنا المعولم يعنى أشياء مختلفة تماماً. ففي الإطار الحالي المجتمع المدني يعرض على أنه فضاء أو ساحة سياسية تسعى عبرها المؤسسات الطوعية بعيداً عن نطاق الاحزاب السياسية لتشكل القواعد (الرسمية وغير الرسمية) التي تحكم واحداً أو أكثر من جوانب الحياة الاجتماعية[4]. وجانب الحياة الاجتماعية الذي يعنينا هنا في هذا البحث هو الجانب السياسي.

وعند الحديث عن فلاسفة العقد الاجتماعي نجد أن (جان جاك روسو) عند حديثة عن العقد الاجتماعي قد أعطى أهمية للمجتمع المدني, إذ أكد على ارتباط المجتمع المدني بالدولة, وإن الحرية هي الركيزة الاساسية التي يقوم عليها المجتمع المدني, ويقصد بالحرية: انعدام العقبات أمام طريق الاختيارات وهي المحرك الرئيس لوجود المجتمع المدني وتطوره. بينما يرى (توماس هوبز) المجتمع المدني بأنه المجتمع الذي تطبق فيه مجموعة من القواعد والحدود المرتبطة بحقوق الآخرين المعروفة, مما يساهم في إيصال المجتمع الى الاحترام المتبادل. ويتمتع هذا المجتمع بالحرية التي يسعى الى حمايتها عبر التمسك بالفضائل المدنية. في حين أن (جون لوك) يعرف المجتمع المدني بأنه عبارة عن الافراد الذين يتمتعون بحقوق مقيدة في ظل حكم الاغلبية[5].ويرى انطونيو غرامشي أن وظيفة المجتمع المدني هي الهيمنة عبر الثقافة والايديولوجية, أما وظيفة المجتمع السياسي هي السيطرة والاكراه ويعني غرامشي بالمجتمع المدني: كل المؤسسات التي تتيح للافراد الحصول على الخيرات والمنافع العامة, دون تدخل أو توسط الحكومة, وهو النسق السياسي المتطور, الذي يتيح مراقبة المشاركة السياسية[6]. وحسب مؤشر سيفيكوس[*] للمجتمع المدني, هو ساحة خارج اطار الدولة والسوق والعائلة يرتبط فيها الافراد طوعاً على أساس مصالح مشتركة[7]. إذاً المجتمع المدني هو الطبقات الاجتماعية المتشكلة في هيئات, المتوسطة بين الفرد والدولة[8].

ويشير المفهوم المعاصر للمجتمع المدني بشكل عام, الى جملة المؤسسات التطوعية التي تحاول ملء الفراغ الاجتماعي الناجم عن عدم مد سلطة الدولة أو النظام السياسي الرسمي في العديد من المجالات الاجتماعية الجزئية مثل المنظمات الاهلية, والنقابات, والجمعيات, واجهزة الاعلام, والاحزاب السياسية. رغم الخلاف بين الباحثين في مدى

(1) عباس فاضل محمود, دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الوطني في العراق, مجلة الاستاذ, العدد 203, جامعة بغداد, 2012, ص 619. كذلك ينظر: محمد الامين البشري, مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي, جامعة نايف العربية للعلوم الامنية, ط1, الرياض, 2010, ص ص 147-149.

(2) عبد الرحمن التميمي, منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الفساد, ورقة عمل مقدمة في الورشة التدريبية بعنوان " دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد", هيئة مكافحة الفساد, رام الله, 2013/8/27, ص 1.

(3) بلعيور الطاهر, المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي, مجلة العلوم الانسانية, جامعة محمد خضير بسكرة, العدد العاشر, 2006, ص 122.

(4) جان آرت شولت, اقتصاد عالمي ديمقراطي -دور المجتمع المدني-, مركز دراسات العولمة والاقاليمية (CSGR), ط1, جامعة واريك, المملكة المتحدة, 2003, ص20.

(5) عايدة مسلم حماد النوايشة, دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الاردن (1989-2009), رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الاداب والعلوم/ قسم العلوم السياسية, جامعة الشرق الاوسط, عمان, 2010, ص ص 5-6.

(6) ليلى عبد الوهاب, منظمات المجتمع المدني, برنامج دراسة المجتمع, المستوى الاول/ فصل دراسي ثاني (كود 520), مركز التعليم المفتوح, جامعة بنها, القاهرة, سنة النشر بلا, ص 17.

(*) سيفيكوس: هو تحالف دولي يعمل على تعزيز عمل المواطن والمجتمع المدني في جميع انحاء العالم عبر: 1-حماية حقوق المجتمع المدني. 2-تعزيز الممارسات الجديدة للمجتمع المدني. 3-زيادة تأثير المجتمع المدني. ينظر: www.civicus.org

(7)تسيتسيليةشيلدبيرغ, دليل المجتمع المدني حول الارضيات الوطنية للحماية الاجتماعية, مؤسسة فريدريش-ايبرت-شتيفتونغ, برلين, سنة النشر بلا, ص 34.

(8) غازي الصوراني, تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي, ط1, مركز دراسات الغد العربي, غزة, 2004, ص 114.

صحة انطباق ذلك على الاحزاب السياسية بوصفها تنظيمات تسعى الى السلطة وتسلمها في نهاية المطاف. أي أن المجتمع المدني هو تلك التنظيمات الاجتماعية المشاركة في احداث تحولات سياسية ديمقراطية في المجتمع[1]. من هذا المنطلق فالمجتمع المدني يتضمن من بين مكوناته الجمعيات فضلاً عن الاحزاب السياسية والتنظيمات الدينية وغيرها من التحركات المحتملة[2].

ولكن الرأي السائد -تقريباً- عند تعريف مؤسسات المجتمع المدني بأنها مجموعة من الحركات الاجتماعية التي تقاوم هيمنة الدولة على المجتمع وممارستها للسلطة التعسفية, وتتمثل هذه الحركات بالمؤسسات والمنظمات التطوعية غير الرسمية التي تعمل باستقلال عن سيطرة الدولة التي اعتادت أن تفرض هيمنتها على المجتمع بالسيطرة على هذه المؤسسات وغيرها, حديثة كانت أو تقليدية[3]. ومن ثم فإن مؤسسات المجتمع المدني هي مؤسسات غير ربحية وغير حكومية وتعمل في الشأن العام. وتعبر عن قيم اعضائها على اعتبارات ثقافية أو علمية أو دينية أو سياسية أو خيرية[4]. والصفة المميزة المشتركة التي تجمع بين مؤسسات المجتمع المدني كافة, على شدة تنوعها, هو استقلاليتها عن الحكومة والقطاع الخاص أقله من حيث المبدأ. ولعل هذا الطابع الاستقلالي هو ما يتيح لهذه المؤسسات بأن تعمل على الارض وتضطلع بدور مهم في أي نظام ديمقراطي[5].

إن المجتمع المدني يضطلع بدور حيوي في الديمقراطية, فهو يتيح للأفراد والجماعات بالتخفيف من نفوذ الاغلبية والتي يمكن بخلافها تشكل حكومة ديمقراطية لا يمكن تحملها من قبل الاقلية, التي لا تقدر البته أن تحظى بالدعم الكافي لتعكس أفكارها وقيمها في سياسات الدولة. فالمنظمات المدنية بالنسبة الى هذه الجماعات تشق طريق رئيس لتتمكن عبرها المضي لتحقيق مصالحها وأهدافها, دونما تداخل مع رغبات الاغلبية أو الوقوع تحت قمعها[6].

ثانياً: وظائف المجتمع المدني

هناك العديد من الوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني من بين هذه الوظائف هي:

1. تجميع المصالح: عبر بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه اعضاءه مثل قضايا تلوث المحيطات وتغييرات المناخ, وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساس عبر النقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية والصناعية وجماعات المصالح.
2. زيادة الثروة وتحسين الأوضاع: بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة أنشطة بيئية تؤدي إلى زيادة الدخل عبر هذه المؤسسات نفسها مثل مشروعات الجمعيات التعاونية الانتاجية والنشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة ومشروعات التدريب المهني الذي تقوم به النقابات المهنية والعمالية.
3. حسم وحل النزاعات: يقوم المجتمع المدني بحل معظم النزاعات الداخلية بين الأعضاء بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية, وتقوية أسس التضامن الاجتماعي وادارة الصراع بوسائل سلمية[7]. فالمجتمع المدني

(1) مركز الانتاج الاعلامي, المنظمات الاهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية, سلسلة دراسات, الاصدار الثامن عشر, جامعة الملك عبد العزيز, الرياض, بلا سنة نشر, ص 42.

(2) انوار منصري, واقع المجتمع المدني في تونس, مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية, ط1, تونس, 2016, ص 11.

(3) ناصر الشيخ علي, دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين, المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات, فلسطين, 2010, ص 23.

(4) زيدون الزعبي وخالد اياد, منظمات المجتمع المدني السورية الواقع والتحديات, منظمة مواطنون لأجل سوريا, المانيا, 2017, ص 8.

(5) اللجنة الوطنية لحقوق الانسان, مسح منظمات المجتمع المدني في دولة قطر-2013, معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية, الدوحة, 2013, ص 4.

(6) ليون أي. آيريش وآخرون, دليل القوانين المؤثرة في منظمات المجتمع المدني, ت: محمد أحمد شومان, ط1, جمعية الأمل العراقية, 2007, ص 18.

(7) سمية لعجال و أم النون مسقم, آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية من خلال اصلاحات افريل 2011, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية, جامعة زيان عاشور بالجلفة, 2016, ص ص 8-9. كذلك ينظر: شادية احمد التل, دور المنظمات النسائية في التوعية الامنية, جامعة نايف العربية للعلوم الامنية, ط1, الرياض, 2010, ص ص 209-220.

عنصر تستعمله المنظمات الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية بناءً على توقعها بأن المجتمع المدني سوف يساهم في صيرورات الدمقرطة ومعالجة النزاعات[1].

4. تصحيح الاخطاء الحكومية: يسعى المجتمع المدني الى اصلاح وتصحيح الأخطاء الحكومية والمطالبة بتعديل السياسات عبر التنبه الى اوجه القصور والممارسات التي تتعدى على حقوق الافراد بالكشف عن الأخطاء ومحاسبة الحكومة عليها.
5. التنشئة الاجتماعية والسياسية: يضطلع المجتمع المدني بوظيفة التنشئة والتي تعكس قدرته على الإسهام في عملية بناء المجتمع عبر غرسه مجموعة من القيم والمبادئ منها التعاون وتحمل المسؤولية, فضلاً عن دوره الكبير في تحقيق المشاركة السياسية ومراقبة الحراك السياسي والاجتماعي والمساهمة فيه بشكل فاعل.
6. الوساطة والتوفيق: تقوم مؤسسات المجتمع المدني بوظيفة الوساطة والتوفيق لذا فهي تتحرك مباشرة للتأثير على عملية تشريع ووضع قوانين وتهدف للوصول الى نقطة اتفاق والتقاء بين الآراء المتعددة لتحقيق الاستقرار[2].
7. ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها: يتحرك المجتمع المدني ليشغل الفراغ الذي يحدث بانسحاب الدولة من عدة ادوار ووظائف والتي كانت تقوم بها في الماضي, وإلا تعرض المجتمع للانهيار لا سيما عند الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة وتعتمد عليها لإشباع احتياجاتها وهناك حالات أخرى مثل: حدوث غزو واحتلال أجنبي أو حرب أهلية.
8. إفراز القيادات الجديدة وتحقيق الانضباط في المجتمع: يقوم المجتمع المدني بإعداد قيادات جديدة من الاجيال المتتالية, تبدأ بالمؤسسات وتعتبر مخزناً, إذ يكتشف القدرات عبر النشاط الجماعي والتي تتولى مسؤوليات قيادية في المجتمعات في ما بعد. فضلاً عن دوره في تحقيق ضبط سلوك الافراد والجمعيات اتجاه بعضهم البعض[3]. ومن ثم فإن أنجح القيادات التي مارست دوراً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً عاماً هي تلك العناصر التي تدربت ومارست العمل القيادي مسبقاً داخل مؤسسات المجتمع المدني المختلفة[4].
9. التعددية والتسامح: إن للإفراد والجماعات في المجتمع اهتمامات مختلفة ومتنوعة ومتباينة رغم الفوارق القائمة بينهم سواء أكانت هذه الفوارق حسب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو غيرها, ولذلك فإن وجود مؤسسات المجتمع المدني يتيح لهم ممارسة حقوقهم بطريقة قانونية ومشروعة ويتيح لهم التجمع وفقاً لاهتماماتهم وميولهم بصرف النظر عن الفوارق القائمة بينهم. إن هذا بدوره يدعم التسامح ويساند التعددية سواء داخل المجتمع نفسه أو بين المجتمعات في حالة المؤسسات الدولية[5].

---

(1) مارتينا فيشر, المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والامكانيات والتحديات, ت: يوسف حجازي, ط 1, مركز بحوث برغهوفللادارة البناءة للنزاعات, 2006, ص 17.

(2) عمارة ليلى, دور المجتمع المدني في التنمية السياسية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوق والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة محمد خضير بسكرة, 2012, ص ص 14-15.

(3) سمية لعجال وأم النون مسقم, مصدر سبق ذكره, ص 9. كذلك ينظر: علي جميل حرب, دور مؤسسات المجتمع المدني القانونية في التوعية في مجال مكافحة الارهاب, جامعة نايف العربية للعلوم الامنية, ط1, الرياض, 2010, ص ص 258-261.

(4) محمد جمال مظلوم, دور مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية, حلقة علمية: دور مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التوعية المرورية, خلال الفترة 6-2013/4/10, كلية التدريب/ قسم البرامج التدريبية, الرياض, ص 8.

(5) احمد ابراهيم ملاوي, أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد 24, العدد الثاني, 2008, ص261.

المطلب الثاني: الشفافية ومعاييرها

أولاً: مفهوم الشفافية

لقد تناول كثير من الباحثين مفهوم الشفافية رغبة في الوصول إلى تحديد معنى واضح ومفهوم ومحتوى محدد لها, إذ عرفها صندوق النقد الدولي في النسخة المعدلة لدليل الشفافية المالية بأنها اطلاع الجمهور على هيكل القطاع ووظائفه والنيات التي تستند إليها السياسات المالية العامة, وحسابات القطاع العام, والتوقعات الخاصة بالمالية العامة. وترى لجنة الشفافية والنزاهة بدولة الكويت أن الشفافية يقصد بها توفر المعلومات التي تتعلق بالسياسات والنظم والقوانين والقرارات واللوائح لكافة المواطنين[1]. فالشفافية بمعناها الواسع تعني الإفصاح الفعلي غير مشروط, وقد ساعد على ذلك انتشار الإعلام الدقيق المكثف, وتوفر تكنولوجيا المعلومات لجميع أفراد المجتمع, وتنامي الإيمان العالمي بحق المواطن في المعرفة[2].

يشير مفهوم الشفافية إلى حرية الوصول إلى المعلومات وما يقابلها من الالتزام بالإفصاح عن هذه المعلومات, أي إن تحقيق الشفافية يعتمد على توفير المعلومات وعدم حجبها وانتقالها الحر بدون حواجز. وتتحقق الشفافية عندما تترسخ حرية التعبير التي تفرز الإعلام الحر, إذ أن حرية الإعلام ليست شرطاً ضرورياً للشفافية وحسب, ولكنها ضرورية كذلك لمباشر المحاسبة, فضلاً عن أهميتها لممارسة حق المشاركة في صنع القرار. ومن الناحية السياسية تعني الشفافية منظومة من الاجراءات التي تمكن الناس من ملاحظة تصرفات السياسيين[3].

والشفافية في الادارة الحكومية تعني " الوضوح التام في اتخاذ القرارات, والخطط والسياسات, وعرضها على الجهات المعنية بمراقبة أداء الحكومة نيابة عن الشعب, وخضوع الممارسات الإدارية والسياسية للمحاسبة والمراقبة المستمرة", فضلاً عن التقيد بأخلاقيات الخدمة العامة, وأنظمة النزاهة الوطنية, والابتعاد عن إساءة استعمال السلطة. وهناك من يرى أن الشفافية في الإدارة الحكومية تعني " أن تكون الحكومة و الاجهزة الادارية العامة في صندوق زجاجي, إذ يرى الجميع بوضوح ما تقوم به من أعمال, وما تباشره من مهام, وادارتها للبرامج, وما ترتبط به من علاقات, فضلاً عن كيفية ممارستها لكل ذلك"[4]. وتعني الشفافية الإدارية وضوح المعلومات والقوانين والتشريعات التي تعتمدها المنظمة في عملها فضلاً عن التوازن في الافصاح عن المعلومات التي تخص المنظمة بين المستوى المقبول لدى المنظمة وبين المستوى الذي يرغب به الأطراف المتعددة الأخرى ذات العلاقة بالمنظمة[5]. وهي ببساطة شديدة توفر المعلومات اللازمة ووضوحها وإعلان تداولها عبر جميع وسائل الإعلام, المقروءة, والمكتوبة, والمسموعة والتصرف بطريقة علنية ومكشوفة. أي وضوح التشريعات ودقة الأعمال المنجزة واتباع تعليمات وممارسات إدارية واضحة وسهلة للوصول إلى اتخاذ قرارات على درجة كبيرة من الموضوعية والدقة والوضوح[6].ويصف برنامج إدارة

(1) صالح بن رحيل بن رشود العنزي, أثر تعزيز الشفافية في مكافحة الفساد الاداري بالمنظمات العامة مع التطبيق على المملكة العربية السعودية, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ قسم الادارة العامة, جامعة القاهرة, القاهرة, 2012, ص ص 14-15.

(2) نعيمة محمد حرب, واقع الشفافية الادارية ومتقلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة, الدراسات العليا / كلية التجارة / قسم ادارة الاعمال, الجامعة الاسلامية –غزة, 2011, ص 10.

(3) علي الصاوي, ماهية المساءلة والشفافية ودورهما في تعزيز التنمية الانسانية, المؤتمر الثالث للجمعية الاقتصادية العمانية بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الخليجية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي: حول المساءلة والشفافية, مسقط, , 21-2009/3/22, ص ص4-5.

(4) فلاق محمد وحدو سميرة احلام, دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري "تجارب دولية", مجلة الردة لاقتصاديات الاعمال, العدد 1, 2015, ص 11.

(5) اسيل هادي محمود, اسس الشفافية الادارية وعلاقتها بمكافحة الفساد الاداري: دراسة استطلاعية لآراء عينة من الافراد العاملين في مكتب المفتش العام لوزارات التعليم العالي والعمل والشؤون الاجتماعية والصناعة والمعادن, مجلة الادارة والاقتصاد, العدد الحادي والسبعون, 2008, ص 76.

(6) محمود ابراهيم احمد ابراهيم, الشفافية كسلوك وظيفي أثرها على الاداء الاداري بالتطبيق على الامانة العامة لديوان الزكاة/السودان 2002-2013, دار النشر بلا, الخرطوم, 2015, ص 17.

الحكم في الدول العربية التابع للأمم المتحدة الشفافية بأنها ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات, والتصرف بطريقة مكشوفة تتيح لأصحاب المصلحة جمع معلومات قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ, وحماية مصالحهم. ومن ثم فإن الشفافية تتضمن تبسيط الاجراءات, والقضاء على الروتين, ونشر المعلومات و الافصاح عنها, وسهولة الوصول إليها إذ تكون متاحة للجميع, بما يتيح لأي مواطن بالوصول إلى المعلومات[1].

إن النجاح في تطبيق الشفافية يتطلب ضرورة توفر الجهود المنظمة والمنسقة على مستوى الدولة كلل وبالتعاون مع الدول والشركات ذات الخبرة في هذا المجال تمكنهم من وضع استراتيجية عابرة للقطرية تتوفق مع جوانبها المحلية التي تلحظ خصوصيتها على مستوى الدولة أو البيئة المستهدفة وبما لا يتقاطع مع قوانينها وتشريعاتها المحلية لزيادة الشفافية في الخدمة المدنية ومكافحة الفساد وتضييق الخناق على مرتكبيه[2]. أن تطبيق مبدأ الشفافية يؤدي إلى توفير شبكة نظم معلومات يتم عبرها توفير المعلومات لأفراد المجتمع كافة ليتسنى لهم المشاركة في ادارة المؤسسات التي تقدم لهم خدمات تمس حياتهم[3]. ويشار إلى أن مبدأ الشفافية هو نوع من أنواع الرقابة على العمل التي تمارس عبر السلطة التشريعية والصحافة ومؤسسات المجتمع المدني بكافة أنواعها[4]. وهناك من يعرف الشفافية بأنها وضوح التشريعات ودقة الأعمال المنجزة داخل التنظيمات, واتباع تعليمات وممارسات إدارية واضحة وسهلة للوصول إلى اتخاذ قرارات على درجة كبيرة من الموضوعية والدقة والوضوح[5]. ومن ثم فإن الانفتاح والشفافية على كل المستويات في الحكومة يعزز ثقة المواطنين بالحكومة وبالدور الذي تقوم به[6].

ثانياً: معايير الشفافية

تنص المعايير الدولية على ضرورة توافر العناصر التالية لتحقيق الشفافية[7]:

1. تصميم الاجراءات والتعليمات الحكومية بما يتفق مع قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة.
2. وضع قواعد واضحة للنشر والافصاح تحدد فيها المعلومات التي يجب توفرها, والمواعيد التي يجب نشرها فيها, والمسؤولية القانونية عن عدم نشرها.
3. أن توفر المؤسسات الحكومية معلومات كافية لفهم عملها وتسهيل مراقبة أدائها.
4. أن توفر المؤسسات الحكومية البيانات التي يحتاجها المواطن والقطاع الخاص لوضع الخطط المستقبلية وتقدير معدلات المخاطر الاستثمارية.
5. أن تكون نصوص القوانين واللوائح والتعليمات و الاجراءات في متناول المواطن و اصحاب الاعمال.

وهناك من يضيف اليها معياريين آخرين هما[8]:

(1) محمد بن محمد أحمد الحربي, درجة الالتزام بممارسة الشفافية الادارية لدى الاقسام الاكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود, المجلة الدولية التربوية المتخصصة, المجلد 1, العدد 6, 2012, ص 312.

(2) جمهورية العراق ديوان الرقابة المالية/ قسم الشؤون الفنية والدراسات, التحديات التي تواجه ضمان الشفافية والمساءلة المحاسبية في الادارة المالية العامة, المؤتمر المشترك الاول للانتوساي – يورو ساي للفترة من 22-24/ ايلول/ 2011, استانبول, ص 1.

(3) احمد فتحي ابو كريم, مفهوم الشافية لدى الادارة الاكاديمية في الجامعات الاردنية الرسمية وعلاقته بفاعلية الاتصال الاداري, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الدراسات العليا, الجامعة الاردنية, عمان, 2005, ص 1.

(4) ايوب لعمودي, دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري بالقطاعات الحكومية في الجزائر, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوق والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية, جامعة قاصدي مرباح –ورقلة-, الجزائر, 2013, ص 27.

(5) يارا فريد فاخوري, درجة ادراك وممارسة مديري المدارس الحكومية في محافظات جنوب الادن لمفهوم الشفافية, رسالة ماجستير غير منشورة, عمادة الدراسات العليا, جامعة مؤتة, 2009, ص 6.

(6) عبدالله بن سعد الغامدي, ورقة علمية بعنوان دور النزاهة والشفافية في محاربة الفساد, الملتقى العلمي: الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الاقليمية والدولية خلال الفترة من 2-2014/9/4, عمان, 2014, ص 10.

(7) بوزيد سايح, سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية, مجلة الباحث, العدد 10, الجزائر, 2012, ص 58.

(8) عبير مصلح وبلال البرغوثي, النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد, ط3, مؤسسة امان, رام الله, 2013, ص 50.

6. إتاحة الفرصة للجمهور للاطلاع على خطط المؤسسة, وإشراك الجمهور في صياغة هذه الخطط والتعليق عليها.
7. معرفة المواطنين بأنشطة المؤسسة وبرامجها, وكيفية الحصول على خدماتها, وكيفية تأدية هذه الخدمة.

المطلب الثالث: محددات العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والنظام السياسي

اولاً: تطور العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة

إن الدولة والمجتمع المدني واقعتان متلازمتان, فلا وجود للمجتمع المدني من دون حماية الدولة له ولا بناء للمجتمع المدني من دون بناء الدولة, فالدولة تستمد من المجتمع المدني قيمها وقواها وسياساتها[1]. فكما ان الدولة ترعى المجتمع المدني وتوفر له سبل النمو فإن المجتمع المدني هو الذي يحمي الدولة من الجمود والشيخوخة ومن ثم التآكل والتهاوي[2]. ومن ثم فإن العلاقة بينهما يجب ان تحكمها قاعدة اساسية تستند على الحفاظ على استقلالية مؤسسات المجتمع المدني, ومع ذلك فالواقع العملي يبين أن انماط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني لم تحافظ على هذه القاعدة في كثير من الحالات[3].

قبل انفتاح الدولة على المجتمع المدني كانت تعمل على عدم استقلالية هذا المجتمع حتى لا يتحول إلى قوة مضادة تسمح بتحقيق توازن نسبي في مواجهة النزعة السلطوية للدولة.أما بعد الانفتاح فإن طبيعة العلاقة تتوقف بالأساس على توجهات منظمات المجتمع المدني تجاه الدولة، ومدى تعهد الدولة بالحفاظ على مجتمع تعددي وقدرتها على تنفيذ ذلك دون ضغوط. كذلك فإن طبيعة الوظيفة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني هي التي تحدد شكل علاقتها مع الدولة. فالمنظمات التي تؤدي وظائف خدمية تختلف عن تلك التي تؤدي وظائف اجتماعية[4].وفي الوقت الذي قيّدت فيه بعض الحكومات المجال المدني، فإن هناك حكومات أخرى قد اعترفت بدور هذه المؤسسات في المجتمع عبر الحوارات الرسمية والوثائق[5]. وتوجد العديد من المواقف المعقدة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والتي تنتج مثلاًمن معارضة جمعية أو نقابة لسياسة عامة ما في الوقت الذي تعتمد فيه على دعم مالي من الدولة، لأداء بعض وظائفها، كذلك فإن الدولة تجد نفسها في حاجة لتطبيق قيودها الضبطية على بعض مؤسسات المجتمع المدني، كما توجد جمعيات أو نقابات تقوم الدولة بتأسيسها لخدمة مصالحها[6]. ويوضح الجدول الآتي أهم الأفكار التيقدمها الفلاسفة عبر قرون حول طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة[7]:

(1) فؤاد عبدالله ثناء, اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي, ط1, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1997, ص 287.

(2) هشام حسين يونس, حول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الواقع العربي الراهن, مؤتمر الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة السادس- الجلسة الخامسة, الدوحة 10- 14 نيسان 2006, ص 3.

(3) محمود مؤيد جبير وسعود احمد ريحان, المجتمع المدني في الوطن العربي: الواقع والتحديات, مجلة جامعة الانبار للعلوم السياسية والقانونية, العدد الرابع, جامعة الانبار, سنة النشر بلا, ص 285.

(4) ابتسام قرقاح, دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسية العامة في الجزائر 1989-2009, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الحاج لخضر –باتنه-, كلية الحقوق والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية, الجزائر, 2011 ص 72.

(5) تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2013 لمنطقة الشرق الاوسط وافريقيا, ص 3.

(6) ابتسام قرقاح, مصدر سبق ذكره, ص 73.

(7) جلال خشيب وآمال وشنان, الدولة والمجتمع المدني.. حدود التأثير والتأثر دراسة في التطور الفكري والتبلور النظري لظاهرة المجتمع المدني, مركز ادراك للدراسات والاستشارات, حلب, 2016, ص 22.

المفكر	نظرته للمجتمع المدني وعلاقته بالدولة
توماس هوبز	هو ذلك المجتمع القائم على التعاقد حّى ولو اتخذ شكل الحكم المطلق، وتستند فيه السلطة إلى قانون العقل واحترام التعاقد، مؤكداً على الرابطة العضوية بين المجتمع المدني والدولة الحارسة
جون لوك	المجتمع المدني هو المجتمع السياسي في ظل وجود سلطة سياسية شرعية ناتجة عن التعاقد، لكن هذه السلطة ليست صاحبة سيادة مطلقة وإ نما هي دولة تتدخل في حالة مخالفة القانون الطبيعي وفرضالتشريعات التي تسنها السلطة التشريعية.
جان جاك روسو	هو المجتمع المنظم سياسياً مع ضمان سيادة الشعب المطلقة التيتستند إلى الإرادة العامة وهي إرادة المجتمع اما الحكومة فهيمجرد وسيط لسلطات مُفوضة يمكن سحبها وتعديلها وفقا لما تمليه إرادة الشعب، وقد أدخل روسو مبدأ المساواة إلى مفهوم المجتمع المدني وجعل الديمقراطية جزّء لا يتجزأ منه.
فردريك هيغل	يتميّز المجتمع المدني عن الدولة بكونه مجتمعاً ومؤسسة تقوم على التقاعد "لا ينشئ التعاقد عند هيغل دولة وإنما مجتمعاً مدنياً" فالدولة هي الأصل والجوهر وهي وسيلة تحقيق المجتمع المدني وهي سابقة له ومراقبة وأساس وجوده، ويتكون المجتمع المدني من النقابات والشركات والجمعيات والطبقات الاجتماعية والقوى السياسية.
كارل ماركس	اعتبر المجتمع المدني الأساس الواقعي للدولة وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية لأفرادفي مرحلة محددة من مراحل تطور الإنتاج أو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بما فيها كل من دول ونظم وحضارة ومعتقدات فالمجتمع المدني عنده هو مجال للصراع الطبقي وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة.
انطونيو غرامشي	يحتوي المجتمع المدني على العلاقات الثقافية والإيديولوجية ويضم النشاط الروحي العقلي، كما أنه اللحظة الإيجابية الفعالة في التطور التاريخي وليس الدولة كما ورد عند هيغل، فالمجتمع المدني هو فضاء للتنافس الإيديولوجي الذي لا يخضع لسلطة الدولة.
الكسي دي توكفيل	يعد الكسي دي توكفيل من دعاة الفصل بين الدولة " الجمهورية الديمقراطية" و" المجتمع المدني" وأوضح أّن المجتمع المدني هو تلك السلطة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي الّتيينظم إليها المواطنون بكل عفوية وطواعية وهو صانع الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب وهو عين المجتمع الفاحصة والمستقلة وهو صمّ الضرورة اللازمة لتقوية الثورة الديمقراطية، وهو صمام أمان لها ضد الاستبداد.

المصدر: جلال خشيب وآمال وشنان, الدولة والمجتمع المدني.. حدود التأثير والتأثر دراسة في التطور الفكري والتبلور النظري لظاهرة المجتمع المدني, مركز ادراك للدراسات والاستشارات, حلب, 2016, ص 22.

ومن ثم فإن طبيعة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة تتضح عبر الاتي[1]:

1. **علاقة تنافس:** وهذه قد تنتج عن خلاف سياسي أو في الرؤية المجتمعية والاقتصادية، أو نتيجة تنافس على مصادر التمويل، أو في الممارسة السياسية.
2. **علاقات تكامل وشراكة:** وهذا هو الوضع الطبيعي، ذلك أن هذه المؤسسات تقوم بالأدوار التي لا تستطيع الدولة القيام بها، أو تقوم بأنشطة مكملة لنشاطات الدولة.
3. **علاقة استبدال:** وفي هذه الحالة تحكم هذه العلاقة الفجوات الكبيرة والاختلاف في وجهات النظر.

ثانياً: دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة السياسية

إن المشاركة بصفة عامة, تعني العملية التي تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي, أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشارياً أو تقريرياً أو تنفيذياً أو رقابياً, وسواء كانت المساهمة مباشرة او غير مباشرة وهي قد تعني لدى البعض الجهود التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية ووضع السياسات وتنفيذ البرامج والمشروعات, سواء على المستوى الخدمي أو على المستوى الإنتاجي, وكذلك على المستوى المحلي أو على المستوى القومي[2]. إذ تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى التأثير في الحياة السياسية وما تتخذه الحكومة من قرارات وسياسات في الشؤون العامة، ويتوقف تأثير كل مؤسسة على وزنها ودرجة التنسيقفيها، وما تعتمده من وسائل مباشرة للاتصال بالمسؤولين

(1) المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية, دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد, فلسطين, 2011, ص 11.
(2) عمارة ليلى, مصدر سبق ذكره, ص ص 58-59.

والمرشحين للانتخابات أو غير مباشرة بشتى الحملات الإعلامية للتأثير في الرأي العام[1].فالدولة تتكونمن المجتمع السياسي والمجتمع المدني، ومن ثم فإن الرابطة ثنائية وتشمل المؤسسات الرسمية والهيئات والتجمعات غير الرسمية (المدنية)[2]. إذ تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية, وقد حدد (ديماوندL. Diamond) الطرق التي يمكن عبرها للمجتمع المدني ان يحقق هذه الوظيفة مركزاً على التصور الليبرالي لوظائفها المتمثلة في كبح وضبط قوة وسلطة الدولة, وتدعيم المشاركة السياسية ومقاومة السلطة[3].

وفي هذا الإطار يأتي دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية عبر تعميق شعور المواطن بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف العامة، عبر تعبئة الجماهير وتوعيتهم بحقوقهم السياسية من انتخاب ومناقشة للأحداث العامة، والاهتمام بالتطورات التي تجري على الساحة السياسية أو التقليل من مظاهر الاغتراب السياسي، عبر التقليص من حالة التناقض القائم بين ذات الفرد وبين مؤسسات النظام السياسي، وخلق شعور الثقة في المواطن بأنه قادر على التأثير في القرارات الحكومية[4]. وينظر إلى دور مؤسسات المجتمع المدني في الانتخابات باعتبارها واحدة من أهم سبل المشاركة السياسية، وترتبط هذه العملية مباشرة بالديمقراطية التمثيلية، ويبقى نجاحها الحقيقي خاضعاً لعوامل كثيرة، أهمها قدرة المجتمع المدني على متابعة ومحاسبة هؤلاء الممثلين وعدم تحول الممثل إلى كيان منفصل عنالمجتمع المحلي الذي انتخبه[5]. وعلى هذا الأساس يتنامى شعور لدى الأفراد بأنهم عبر المجتمع المدني ومؤسساته لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية، حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياستها، للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم. وبطريقة سليمة ودون حاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوفر ومتاح، والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد والانتماء والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الايجابي التطوعي دون قيود[6]. وفي هذا الصدد يقول المفكر الإيطالي (روبرت بوتنامPutnam Rebert) كلما تواجدت مؤسساتالمجتمع المدني وأدت دورها، كلما كانت الديمقراطية أقوى وأكثر. لذا، فالمجتمع المدني يؤديدوراً رئيساً في ترسيخ مبادئ الديمقراطية عبر الدفاع عن مصالحه وعن مصالح المجتمع،وذلك بالمشاركة في الانتخابات وإبداء الرأي حول مختلف القرارات الصادرة من طرف الدولة،لأنه يتوق لديمقراطية لم تستطع تأمينها له مؤسسات الدولة[7].

ثالثاً: دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية

إن الدور المتنامي لمؤسسات المجتمع المدني جعلها شريك فاعل ومهم في عملية التنمية ولمواجهة الاحتياجات الضرورية، إذ أصبح متاحاً لمؤسسات المجتمع المدني العمل على كافة المستويات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية كما أصبحت تعمل في مختلف عمليات التنمية والتطوير والبناء مثل: تدعيم الخدمات الصحية لا سيما في المناطق الريفية،والعمل في مجال مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية، وفي مجال حقوق الانسان والدفاع عن الحريات، وفي مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية، وفي مجال متابعة استراتيجيات مكافحة الفقر، وفي مجال التنمية

(1) ابتسام قرقاح, مصدر سبق ذكره, ص 73.

(2) ماجدة شاكر مهدي, الدولة والمجتمع المدني, مجلة كلية الاداب, العدد 96, جامعة بغداد, سنة النشر بلا, ص 571.

(3) عزيزة عتروس, العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في النظم السياسية العربية –دراسة حالة مصر 2013/2010, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوق والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة محمد خضير بسكرة, 2014, ص ص 54-55.

(4) عمارة ليلى, مصدر سبق ذكره, ص ص 62 -63.

(5) عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٦.

(6) عمارة ليلى, مصدر سبق ذكره, 2013, ص 63.

(7) ابتسام قرقاح, مصدر سبق ذكره, ص64.

والاهتمام بالطفولة والشباب والمرأة[1]. إذ تتبنى مؤسسات المجتمع المدني برامج محددة للإسهام في تثقيف افراد المجتمع عبر تنظيم وعقد المؤتمرات وورش العمل والندوات في مواضيع مدنية واجتماعية وثقافية متنوعة[2].

وقد أتسع دور هذه المؤسسات، وأصبح دورها التنموي يغطي جميع نواحي الحياة من صحة وتعليم وثقافة ومحاربة الفقر، وحقوق انسان، وزراعة، كما أن لهذه المؤسسات نصيب في تفعيل دور الشباب والمرأة والطفل إذ تمكينهم من أخذ دورهم الريادي في تنمية وتطوير مجتمع مدني قادر على أن يصمد أمام التحديات الداخلية والخارجية وعلى أن يشق طريقه ما بين الأمم الاخرى بما لديه من قدرات بشرية هائلة قادرة على أن تساهم في بناء وتطور المجتمع المحلي. كما يعد العمل على الإرتقاء بالقطاع الصحي وخلق توعية صحية إحدى أهم الأنشطة الرئيسية التي تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتعزيزها، والسعي لتوفيرها من أجل خلق انسان صحي قادر على المشاركة الفعالة في تعزيز عملية التنمية بشكل عام[3]. إذ تؤدي هذه المؤسسات في كافة دول العالم، لا سيما في المجتمعات الديمقراطية، دوراً بارزاً في بناء أسس الحياة الديمقراطية والتشكيل السياسي في هذه المجتمعات، وتساهم في تعزيز السلوك المدني[4].

ولقد أدت مؤسسات المجتمع المدني دور في محاربة الفقر والبطالة إذ قامت هذه المؤسسات في الدول العربية في تحسين الأوضاع الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية، لكن هذا الدور لم يصل للطموح والدرجة المطلوبة نظراً للعديد من المعيقات التي تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني في هذه الدول، وعلى الرغم من هذه المعيقات إلا أنه كان هنالك نوع من مكافحة الفقر، وتحسين الأوضاع الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة، وتطوير مستوى الخدمات الاجتماعية، فضلاً عن هذه الأدوار لقد تبنت مؤسسات المجتمع المدني مجموعة من السياسات التي تعزز مشاركة المواطنين في العملية الإنتاجية، وتعمل على توفير الحاجات الأساسية لهم[5]. ومن ثم فإن نجاح السياسات التي تتبناها هذه المؤسسات تتطلب تنسيقاً كبيراً بين الوزارات الحكومية المختصة من جانب ومؤسسات المجتمع المدني من جانب آخر، لذا فإن تأثير مؤسسات المجتمع المدني على الدولة يتم إما عن طريق التأثير المباشر عبر التمثيل الحزبي داخل البرلمان أو عن طريق عدة أنماط سياسية للتفاعل مع الحكومة أبرز هذه الأنماط المساومة والتعاون والتنافس والصراع[6].

وبناء على رؤيتها قامت مؤسسات المجتمع المدني بدور بارز في مجال التعليم وذلك عبر برامجها ونشاطاتها المتنوعة والتي كانت عاملاً مهماً لاستيعاب أكبر عدد ممكن من فئات المجتمع, عبر التشجيع على القراءة وتشجيع التعبير عن الخبرات الذاتية، وتشجيع الابداع والانجاز وتحويل الخبرة إلى منتوجات حضارية، فضلاً عن التركيز في العمل على فئة الفتيات والفتيان لأهمية هذه الفئة في عملية البناء على المستويات المتعلقة بالنمو والتطور[7]. ومن ثم فإن دورها في الرقابة على المؤسسات الحكومية يؤدي الى تطوير عمل المؤسسات الحكومية وتقديم أفضل الخدمات للجمهور، عبر هذا الدور يمكن القيام في توفير ضوابط على سلطة الحكومة، فضلاً عن مساهمتها في تحسين عملية

(1) سائد حامد نصر ابو عدوان, دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة), رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الدراسات العليا, جامعة النجاح, فلسطين, 2013, ص 98.

(2) احمد ابراهيم ملاوي, دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة, مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث, دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري, دبي, 20-2008/1/22, ص 16.

(3) سائد حامد نصر ابو عدوان, مصدر سبق ذكره, ص 99.

(4) المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية, مصدر سبق ذكره, ص 6.

(5) سائد حامد نصر ابو عدوان, المصدر السابق, ص 105.

(6) ابتسام قرقاح, مصدر سبق ذكره, ص ص 73 -74.

(7) سائد حامد نصر ابو عدوان, المصدر السابق, ص 110.

التنمية البشرية في المجتمع، كما يمكنها الإسهام في صياغة برامج تنموية، وحماية الحقوق، والتوفيق بين المصالح، وإيصال الخدمات الاجتماعية[1].

المطلب الرابع: آليات مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية

اولاً: دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد

يعد مفهوم الحكم الرشيد، على الرغم من وضوح اللفظ والتعبير، إلا انه موضع جدل من حيث التطبيق العملي، ومعايير هذا التطبيق والمخرجات المتوقعة عنه، والحكم الرشيد لا بد أن يتضمن وجود قيادة متميزة ومرنة وأيضاً وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة، وهذا يحتاج لمشاركة مجتمعية فعالة من كافة مؤسسات المجتمع المدني لممارسة السلطة السياسية وادارتها لشؤون المجتمع وموارده، وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي ويشمل ذلك مؤسسات الدولة الدستورية فضلاً عن مؤسسات المجتمع المدني[2].

ولقد أستعمل مفهوم الحكم الرشيد في مجال المؤسسة كتعبير عن الإجراءات التي تضعها المؤسسة من أجل تحقيق هدف الرضا العام عبر فعالية الأداء الوظيفي، وجودة الخدمات في إطار رؤية إستراتيجية واضحة وهادفة، وبفعل التحولات الكبيرة في محيط المؤسسة كنتيجة منطقية لعولمة المال والاقتصاد، واستعمل مفهوم حكم المؤسسة كإطار جديد لتنظيم العلاقة بين المسيرين والمساهمين لإدارة الأعمال على قاعدة الشفافية والمساءلة عبر حوكمت المؤسسة، ليعمم المفهوم من قبل المؤسسات المالية الدولية كأسلوب جديد للإدارة العامة، ويعرف (فرانسوا كزافييهميريان MerrienFrancois Xavier) الحكم الرشيد بأنه شكلاً جديداً من التسيير الفعال والمشترك بين الإدارة العامة والخواص وتجمعات المواطنين، من اجل تحسين الفعل الحكومي عبر تقاسم المسؤوليات. ومن جهته يعرف (كوفمان Kofman D) الحكم الرشيد بأنه التقاليد والمؤسسات التي تمارس عبرها السلطة في بلد ما من اجل الخير العام، ويشمل هذا عملية اختيار من هم في السلطة ومراقبتهم واستبدالهم (البعد السياسي)، وقدرة الحكومة على إدارة مواردها وتنفيذ سياسات سليمة بفاعلية (البعد الاقتصادي)، واحترام المواطنين والدولة لمؤسسات البلاد (بعد المؤسسات)[3]. وتبعا للتعاريف السالفة للحكم الرشيد يعتقد العديد من المؤلفين أن الحكم الرشيد في حد ذاته ليس له أي مدلول معياري آلي (أتوماتيكي) إلا أن بعض أشكال الحكم بالتأكيد هي أفضل من غيرها، وهذا ما يتجلى عبر مفهوم الحكم الرشيد، هذا المفهوم الذي نال صيتاً واسعاً بالمقارنة مع مفهوم الحكم بصورته المجردة وكان وراء ذلك عدة أسباب والتي تقسم في إجمالها الى محورين: المحور الأول ويرجع لتسارع الدول والحكومات إلى استخدام المفهوم – مفهوم الحكم الرشيد – لتبرير توجهاتها الجديدة سواء تلك المقصودة أو المفروضة نحو التغيير والإصلاح والمحور الثاني يرجع إلى التغيرات الهيكلية والبنيوية[4].

أما فيما يتعلق بعناصر الحكم الرشيد فأنه يقوم على عدة عناصر وفقا لرؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي[5]:

---

(1) سائد حامد نصر ابو عدوان, مصدر سبق ذكره, ص 101.

(2) صهيب يوسف ابو عليان, دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيزمفاهيم الحكم الرشيد, دنيا الوطن, تاريخ النشر: 2016/9/4, تاريخ الاستعادة: 2017/11/29. متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/415376.html

(3) خلايف وليد, دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوق / قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة منتوري- قسطنطينية, 2010, ص 24.

(4) كرازدي اسماعيل, العولمة والحكم : نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الحقوق والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية, جامعة الحاج لخضر –باتنه-, 2012, ص 175.

(5) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة, 1997، ص ص 9 – 10.

1. **المشاركة:** يجب أن يكون لكل الرجال والنساء صوت في عملية صنع القرار سواء بصورة مباشرة أو عبر مؤسسات وسيطة (مؤسسات المجتمع المدني) شرعية تمثل مصالحهم وتستند هذه المشاركة الواسعة على حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، كما تعتمد على تنمية القدرات على المشاركة البناءة.
2. **سيادة القانون:** يجب أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة ولا بد من توخي الحياد في تنفيذها، لا سيما القوانين المتعلقة بحماية حقوق الإنسان.
3. **الشفافية**: تتأسس الشفافية على حرية تدفق المعلومات فالعمليات والمؤسسات والمعلومات يجب أن تكون متاحة بصورة مباشرة لأولئك المهتمين بها، ويجب توفير المعلومات الكافية لفهم تلك العمليات والمؤسسات ورصدها.
4. **الاستجابة**: يجب أن تسعى المؤسسات التي توجه العمليات إلى خدمة جميع أصحاب المصلحة.
5. **التوجيه نحو توافق الآراء**: يتوسط الحكم الرشيد المصالح المختلفة للوصول إلى توافق واسع للآراء بشأن مصلحة المجموع كأفضل ما يكون، وبشأن السياسات والإجراءات حيثما يكون ذلك ممكناً.
6. **الإنصاف**: يجب أن تتاح لجميع الرجال والنساء الفرصة لتحسين مستوى رفاهيتهم أو الحفاظ عليها.
7. **الفعالية والكفاءة**: ينبغي أن تسفر المؤسسات والعمليات عن نتائج تلبي الاحتياجات مع تحقيق أفضل لاستخدام الموارد.
8. **المساءلة**: يجب أن يكون صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني مسؤولين أمام الجمهور العام، وأمام أصحاب المصلحة المؤسسية وتختلف هذه المساءلة حسب كل مؤسسة، وحسب ما إذا كان القرار داخلياً أم خارجياً بالنسبة للمؤسسة.
9. **الرؤية الاستراتيجية**: يجب أن يمتلك القادة والجمهور منظوراً عريضاً وطويل الأجل فيما يتعلق بالحكم الراشد والتنمية البشرية المستدامة، مع الإحساس بما هو مطلوب لهذه التنمية كما ينبغي أن يكون هناك فهم للتعقيدات التاريخية والثقافية والاجتماعية التي يتشكل وسطها ذلك المنظور.

ومن ثم يعد الحكم الرشيد – من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني – البديل الناجع والإطار الضامن لتسيير فعال وآمن للموارد الطبيعية والبشرية، عبر نموذج الإدارة الحكومية بالجودة، وآليات المشاركة والمساءلة وحكم القانون، والشفافية والفعالية، في إطار وجود علاقة متكافئة ومنسجمة بين فواعل الحكم الرشيد الممثلة في الإدارة العامة الفعالة، ومؤسسات المجتمع المدني، والتي يجب أن تعمل في بيئة تحترم قدسية حقوق الإنسان، وتجسد معايير الديمقراطية، وتكافح من أجل تحقيق محاور ومتطلبات التنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى العمل على تجسيد مضامين الحكم الرشيد ميدانياً، حتى لا يبقى مجرد شعارات موجهة نحو الاستهلاك المحلي، وتحسين صورة الدولة أمام المجتمع الدولي، كما هو حاصل في أغلب الدول النامية وهذا لن يتأتى إلا عبر تطوير نظم الإدارة العامة، باعتماد نمط الإدارة بالجودة، والتي تعتمد معايير المشاركة والتمثيل والأداء ووجود الخدمات. إذاً فإن استراتيجية ترشيد الحكم المحلي، تعد المحور الاساس والبارز، في برامج مؤسسات المجتمع المدني، عبر إقرار ممارسات تدمج معايير المشاركة والشفافية والمساءلة وحكم القانون، وتضمن تسييراً آمنا للموارد المتاحة، في سياق رؤية استراتيجيةتأخذ في الاعتبار مطالب وحاجات الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع، على قاعدة العدالة والإنصاف[1]. وتبرز أهمية مؤسسات المجتمع المدني بصورة واضحة في تجسيد الإصلاحات السياسية، إذ لا يقتصر دورها في ترقية المواطنة السياسية، أو أداء دور الحلقة الاتصالية المحورية للمجتمع مع النظام السياسي فحسب،

(1) خلايف وليد, مصدر سبق ذكره, ص 209.

بل يتعداه ليشمل المساهمة في تأسيس أنظمة سياسية ومجتمعية قائمة على مبادئ دولة الحق والقانون، والعقلانية في التسيير، والشفافية، والديمقراطية التعددية[1].

ومن هنا تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على وسائل وأدوات منهجية متنوعة، لعل أبرزها القيام بدراسات وبحوث خاصة بتشخيص مظاهر ومستويات الفساد وسوء الحكم، ومتابعتها ومعالجة انعكاساتها، عبر إعداد مقاربات وخطط استراتيجية لتحسين الحكم المحلي تبعاً للظروف المحلية الخاصة بكل بلد، فضلاً عن تمويل برامج ومشروعات موجهة نحو تحسين الحكم ونوعية الحياة لمواطنيها، لا سيما في مجالات تطوير البيئة الحضرية، وتمويل خدمات البنية التحتية، في مجالات السكن والصحة والتعليم والبيئة، وتقديم المعونة الفنية في إطار برامج التدريب والتطوير وتكوين الخبرات، لمساعدة الدولة في بناء قدراتها وتطوير مؤسساتها الوطنية، في مجال تحسين درجة استجابتها لانشغالات ومطالب مواطنيها، المعبر عنها بجودة الخدمات المحلية. ومن ثم فإن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بجمع المعلومات وإجراء البحوث والدراسات، والقيام بمسوح وقياسات لمستويات الحكم الراشد والفساد، ونشرها من أجل توعية الرأي العام المحلي والعالمي وتعبئته، لدعم الجهود الوطنية والمجتمعية في الترويج للممارسات الجيدة في مجالات إدارة الحكم[2].

ثانياً: دور مؤسسات المجتمع المدني في المساءلة

تعد المساءلة حجر الاساس للإدارة الحكومية, إذ تشكل المبدأ المتضمن طريقة اخضاع القابضين والممارسين للسلطة العامة للمحاسبة, وقد طورت آليات المساءلة الاشخاص العاملين ومحاسبتهم حول الوفاء بواجباتهم بخصوص تقديم الخدمات والتعامل مع المواطنين والمحافظة على قيم الادارة العامة مثل الحياد والعدالة والمساواة, وكانت وما تزال المساءلة محل اهتمام معظم المجتمعات والحضارات, وتتفاوت معايير وأساليب المساءلة ودلالاتها تبعاً للسياسة السائدة واختلاف المكونات الاجتماعية والتاريخية والمعتقدات الثقافية والايديولوجية للمجتمعات. وقد استعمل مفهوم المساءلة منذ عام 1853م في الادارة العامة بالتحديد, وذلك في اطار الحديث عن المحاسبة المالية, وأشير إليه باللغة الانجليزية بلفظ (ACCOUNT), وما زال هذا الاستعمال شكلاً من أشكال المساءلة, ويرى آخرون أن مفهوم المساءلة استعمل في القرن السادس عشر للدلالة على تقديم كشف حساب أو تقرير عن شيء بعينه, ما يعني الالتزام ببيان الاسباب المؤدية لفعل معين. ويعد مفهوم المساءلة من المفاهيم المتداولة وهو مفهوم متقلب رحال, كونه يستعمل في حقول معرفية متعددة, ما يعني اختلاف دلالات المفهوم تبعاً لمقاصده, ومتجدداً لارتباطه بالسياقين الحضاري والثقافي اللذين يستعمل فيهما[3].

وتشير المساءلة بشكلها العام إلى علاقة بين طرفين : طالب الخدمة، ومقدم لها، بشروط يجري الاتفاق عليها بين الطرفين ومن أهمها امتلاك طالب الخدمة الإمكانية والحق في مجازاة مقدم الخدمة (بالمكافأة أو العقوبة) عند التزامه بالشروط أو الإخلال بها[4]. فالمساءلة تعني واجب المسؤولين عن الوظائف, سواء كانوا منتخبين أم معينين, أن يقدموا تقارير دورية عن عملهم وسياساتهم ونجاعتهم في تنفيذها[5]. وبهذا تؤدي المساءلة دروا محورياً في تشكيل وتوجيه

(1) حسن بن كادي, التنمية السياسية في الوطن العربي وافاقها: دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوقو والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة الحاج لخضر –باتنه-, 2008, ص 154.

(2) خلايف وليد, مصدر سبق ذكره, ص 211.

(3) فارس بن علوش بن بادي السبيعي, دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الدراسات العليا/ قسم العلوم الادارية, جامعة نايف للعلوم الامنية, الرياض, 2010, ص 37.

(4) خالد العمري, المساءلة والاصلاح التربوي في اطار المدخل المنظومي, المؤتمر العربي الرابع حول "المدخل المنظومي في التدريس والتعلم", ابريل 2004, عمان, ص 11.

(5) حنين نعمان علي الشريف, اثر المساءلة الادارية على الاداء الوظيفي للعاملين الاداريين في وزارة التربية والتعليم العالي بقطاع غزة, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة/ قسم ادارة الاعمال, الجامعة الاسلامية – غزة, 2013, ص 9.

العمليات والنشاطات اليومية للمؤسسات الحكومية. وتمثل المساءلة قيمية في النسق القيمي للمجتمع قبل أن تكون مجرد آليات وأن أهميتها القيمية ترتبط بتحقيق قيم أخرى أبرزها الديمقراطية والشفافية والتمكين, وذلك عبر السعي الدؤوب الى تعزيز وتحقيق الكفاءة والفعالية والجودة[1]. وبهذا فأن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بإعداد مجموعة من حملات الضغط والمناصرة التي تكون جزءًا من عملية المساءلة المجتمعية، وذلك من أجل تغيير الوضع القائم إلى الأفضل. فهي تؤدي دوراً جيداً في تحفيز المواطنين على المشاركة في المساءلة، فالمساءلة مطلوبة في كل مؤسسة و وظيفة عامة، ويجب على كافة الجهات أن تقدم المعلومات التي تقوم عليها وكافة المخططات والانجازات التي تخدم بها المواطنين[2]. ويمكن لمؤسسات المجتمع المدني، القيام بدور لضمان الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بقرارات الحكومة على الصعيد المحلي والإقليمي. فإن هذه المؤسسات يمكنها الرقابة على السياسات العامة والإشارة إلى أوجه القصور الحكومية عبر عملها في مجال الدعوة والتوعية، والرقابة، والتقييم[3].

ومن ثم فإن مؤسسات المجتمع المدني تشترك في عملية إخضاع الحكومة للمساءلة عن أفعالها، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة الموارد العامة. وهي طريقة لزيادة الكفاءة في أداء الحكومات عن طريق تمكين المواطن من توضيح احتياجاته، وإشراكه مشاركة كاملة في صنع أنشطة الحكومة مثل صنع السياسات العامة وإدارة الماليات العامة وتقديم الخدمات, وبهذا فإن المساءلة الاجتماعية تصبح في جوهرها عنصراً رئيساً في إحلال الديمقراطية[4]. وعلى هذا الأساس لم يعد من السهل للحكومات أو أجهزتها أن تتصدى للإرادة الشعبية المتمثلة بمؤسسات المجتمع المدني. فالحكومة ملزمة للاستجابة لمطالب المواطنين الذين سئموا من السياسات التي تساهلت مع المفسدين و مرتكبي الجرائم الاقتصادية وتسترت على الفضائح المالية في عدد من الإدارات والمؤسسات الحكومية[5].

ثالثاَ: دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية

تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دوراً حيوياً وفعالاً في إطار تنشيط الحراك المجتمعي باعتبارها أهم قنوات المشاركة في تعزيز الشفافية، فضلاً عن كونها تمثل الوسيلة المثلى للتنمية في مجالات العمل الاجتماعي والثقافي والعدالة والبيئة والديمقراطية. والعقد الجديد الذي نعمل وفقاً له هو عقد يسعى لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمواطنين عبر القيام بإصلاح سياسي واسع المدى يكفل توسيع دائرة المشاركة السياسية وتعزيز مبدأ الشفافية،ووضع برنامج متكامل للعمل السياسي[6]. أدى تخلي الحكومة, عن قصد أو نتيجة قصور في الإداء عن مهامها

(1) نقلاً عن: ايوب لعمودي, دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري بالقطاعات الحكومية في الجزائر, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية القانون والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية, جامعة قاصدي مرباح – ورقلة-, 2013, ص 32.

(2) وكالة خبر الفلسطينية للصحافة, المجتمع المدني يدفع نحو تعزيز المساءلة, نشر بتاريخ: 3 /5/ 2016, تاريخ الزيارة: 2017/12/7. متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

https://khbrpress.net/post/51547

(3) البنك الدولي, المالية العامة في العالم العربي: المساءلة تبدأ بالشفافية, تاريخ النشر: 2013/9/27, تاريخ الزيارة: 2017/12/8, متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2013/09/27/public-finance-in-the-arab-world-accountability-starts-with-transparency

(4) حسين عبدالمطلب الاسرج, تطبيق المساءلة الاجتماعية والتنمية فى العالم العربي, دراسات وابحاث اجتماعية, تاريخ النشر: 2012/12/22, تاريخ الزيارة: 2017/12/7. متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/ttbyq-almsalte-alajtmayte-waltnmyte-fy-alalm-alrby

(5) مركز الرباط للدراسات السياسية والاستراتيجية, المجتمع المدني ومكافحة الفساد, تاريخ الزيارة: 2017/12/9. متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

https://arabicrabatcenter.weebly.com/1575160416051580157816051593-1575160416051583160616101608160516031575160115811577-157516041601158715751583.html

(6) ناديه بونوة, دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسية العامة دراسة حالة الجزائر, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوق والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية, جامعة الحاج لخضر باتنه, 2010, ص 93.

ومسؤولياتها تجاه أطياف وشرائح المجتمع, إلى قيام مؤسسات المجتمع المدني لملئ الفراغ فبدأت في الدعوة الى اصلاح مؤسسات الدولة عبر أهداف محددة تؤدي في محصلتها الى إقامة الحكم الصالح وتطبيق الشفافية و الديموقراطية في مختلف مفاصل مؤسسات الدولة[1].

ومن ثم فإن إصلاح مؤسسات الدولة وجعلها اكثر كفاءة ومساءلة وشفافية يعد ركناً أساسياً من أركان الحكم الصالح ويتطلب الإصلاح الفعال للحكومة التزاماً سياسياً يجب ان يحظى بمساندة مؤسسات المجتمع المدني, على ان تكون مؤسسات المجتمع المدني من جهتها مؤسسات ديمقراطية ومنظمة إدارياً وقابلة للمساءلة, ويخضع كل من صناع القرار في الحكومة والمجتمع المدني على السواء للمساءلة من قبل الجمهور فضلاً عن مسؤولياتهم امام أصحاب المصلحة في مختلف المؤسسات. ويمكن لمؤسسات المجتمع المدني القيام بدور مهم في توفير الضوابط على سلطة الحكومة وتعزيز قيم النزاهة والشفافية والديمقراطية في عملها والمشاركة في صياغة السياسات العامة وحماية الحقوق وتعزيز المشاركة في الشؤون العامة وتقوية حكم القانون فضلاً عن دورها في رفع الوعي العام بموضوع الفساد ومحاربته وفي الرقابة على القطاع العام[2].

وبذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور المدافع عن حقوق الأفراد في المجتمع، فهي تقوم بتنظيم جهود الأفراد وتوحيدها بهدف الضغط لتحقيق مصالحهم، و تضطلع مؤسسات المجتمع المدني بمهام عديدة منها: العمل على تعزيز الشفافية في المجتمع، والتنشئة السياسية والاجتماعية، والدفاع عن مصالح الأفراد، والوساطة والتوفيق، وحسم الصراعات وحلها، وتعميق انتماء الأفراد الى مجتمعاتهم عبر صون حريتهم في التعبير عن الرأي. فضلاً عن المهام التي من شأنها التعبير عن إرادة الأفراد، وحياتهم وتحقيق أكبر قدر من مصالحهم وتطلعاتهم. وفيما يخص تعزيز الشفافية تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورها في ثلاثة مستويات[3]:

1. تعزيز النزاهة ومحاربة الفساد داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسها إذ إن انتشار الفساد في مؤسسات المجتمع المدني يؤثر في شرعيتها.
1. دور هذه المؤسسات في التصدي للفساد في المجتمع عبر أنشطتها والدور المنوط بها على مستوى مراقبة الحكومة والضغط عليها.
2. التوعية الشعبية لعموم أفراد المجتمع.

الخاتمة

أرتبط تطور مفهوم مؤسسات المجتمع المدني بشكل كبير مع التطور الذي عرفه شكل الدولة ويكاد يجمع الباحثين أنالتطور البنيوي الذي شهده كلاهما كان بفعل التفاعل المستمر بينهما –تعاوناً ومواجهة- منذ زمن النشوء. فالعلاقة بينهما علاقة وظيفية ضرورية لا يمكن أن يؤدي أحد الطرفين دوره الفاعل الذي ينبغي أن يضطلع به في غياب وجود الطرف الآخر وفعاليته كذلك، فمؤسسات المجتمع المدني تعد ضرورية للدولة والمجتمع على حد سواء باعتبارها تمثل حلقة الوصل الوظيفي بينهما، والحاملة لآمال الشعب، والساهرة على رشاد السلطة، فضلاً عن كونها تعد عامل مهم على تماسك الدولة ودعم أسباب بقاءها ونجاحها بشكل دائم ومستمر.

(1) المنظمة العربية لمكافحة الفساد, منظمات المجتمع المدني في العالم العربي: الواقع الحالي والرؤيا المستقبلية, ندوة اقليمية, 14-15/ 5/ 2015, ص5.

(2) علي كمال, دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد, تاريخ النشر: 2017/1/17, تاريخ الزيارة: 2017/12/9. متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

https://www.iraqja.iq/view.3630/

(3) محمد الجسيم, واقع الشفافية في المؤسسات السورية: بحث استطلاعي يرصد واقع الشفافية في 280 مؤسسة سورية, مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا, دمشق, 2015, ص 17.

ولذلك تعد مؤسسات المجتمع المدني أحد المكونات الرئيسة إلى جانب الدولة التي تؤثر في ديناميات العملية السياسية والتوازنات داخل الدولة بفضل الخصائص التي تتميز بها والوظائف التي تقوم بها، وإن نمط العلاقة بين الدولة و مؤسسات المجتمع المدني هو المحدد الرئيسي للنظام الديمقراطي. وتتبع قوة مؤسسات المجتمع المدني من تغلبها على مشاكلها ومصاعبها الداخلية، إذ أن المشاكل الخارجية النابعة من القوانين وسياسة الدولة من الممكن أن تتغلب عليها إذا كانت مؤسسات المجتمع المدني قوية داخلياً وهذا يمكنها من أن توسيع من نشاطاتها وتحركاتها، وذلك فقط باستقرارها الداخلي، إذ أن الاستقلالية في الموارد والاستقلالية في الفكر والتوجه والولاء تعطي مؤسسات المجتمع المدني القوة الكافية لفرض مطالبها وللقيام بدور الرقيب والحسيب والمسائل وهذا يؤدي إلى تعزيز مبدأ الشفافية.

التوصيات

يوصي البحث بهذه المجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تحقيق دور فاعل لمؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية:

1. بلورة مؤسسات المجتمع المدني لخططها وبرامجها وفق رؤية تسعى عبرها لتحقيق وترسيخ مفاهيم الشفافية في المجتمع، وليس فقط تقديم المساعدة والإغاثة، فعمل مؤسسات المجتمع المدني لا يقتصر على شكل تقديم الإغاثة والمساعدات بل يشمل السعي لتغيير المجتمع وتطويره، وهذا أساس العملية التنموية التي تشكل جوهر عمل مؤسسات المجتمع المدني.
2. العمل على توثيق العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع المحلي، للحد من سيطرة الاحزاب السياسية على هذه المؤسسات، إذ أصبحت غالبية هذه المؤسسات تعمل لحساب الأحزاب السياسية وتقدم خدماتها وفق الرؤية الحزبية الضيقة.
3. العمل على تعزيز الالتزام بالشفافية عبر الندوات والمؤتمرات التي تعنى بالممارسات والمضامين ذات العلاقة بالشفافية، مما يؤدي إلى دعم قيم النزاهة وترسيخ قيم التعاون وتضافر الجهود والذي ينعكس بدوره على جودة أداء الحكومات.
4. دعم إدارة نظم المعلومات لتوفير المزيد من برامج حماية المعلومات لضمان عدم فقدانها أو اختراقها بما لا يتعارض مع الشفافية عبر توفير معلومات خالية من التزوير أو التشويه أو الضبابية لما لذلك من أهمية كبيرة في أداء لمهام بدرجة عالية من الدقة والسرعة.
5. غرس ثقافة الوضوح والإفصاح عن المعلومات والتخلص من ثقافة الانغلاق، وهذا يؤدي الى تغذية عكسية من أجل التعرف على نواحي التقدم أو التأخر ومن ثم تتخذ الخطوات التصحيحية اللازمة.

المصادر

1. ابتسام قرقاح, دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسية العامة في الجزائر 1989-2009, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الحاج لخضر –باتنه-, كلية الحقوق والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية, الجزائر, 2011.
2. احمد ابراهيم ملاوي, أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد 24, العدد الثاني, 2008.
3. احمد ابراهيم ملاوي, دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة, مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث, دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري, دبي, 20-2008/1/22.
4. احمد فتحي ابو كريم, مفهوم الشافية لدى الادارة الاكاديمية في الجامعات الاردنية الرسمية وعلاقته بفاعلية الاتصال الاداري, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الدراسات العليا, الجامعة الاردنية, عمان, 2005.

5. اسيل هادي محمود, اسس الشفافية الادارية وعلاقتها بمكافحة الفساد الاداري: دراسة استطلاعية لآراء عينة من الافراد العاملين في مكتب المفتش العام لوزارات التعليم العالي والعمل والشؤون الاجتماعية والصناعة والمعادن, مجلة الادارة والاقتصاد, العدد الحادي والسبعون, 2008.
6. انوار منصري, واقع المجتمع المدني في تونس, مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية, ط1, تونس, 2016.
7. ايوب لعمودي, دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري بالقطاعات الحكومية في الجزائر, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوق والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية, جامعة قاصدي مرباح –ورقلة-, الجزائر, 2013.
8. ايوب لعمودي, دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري بالقطاعات الحكومية في الجزائر, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية القانون والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية, جامعة قاصدي مرباح – ورقلة-, 2013.
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة, 1997.
10. بلعيور الطاهر, المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي, مجلة العلوم الانسانية, جامعة محمد خضير بسكرة, العدد العاشر, 2006.
11. بوزيد سايح, سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية, مجلة الباحث, العدد 10, الجزائر, 2012.
12. تسيتسيلية شيلد بيرغ, دليل المجتمع المدني حول الارضيات الوطنية للحماية الاجتماعية, مؤسسة فريدريش-ايبرت-شتيفتونغ, برلين, سنة النشر بلا.
13. تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2013 لمنطقة الشرق الاوسط وافريقيا.
14. جان آرت شولت, اقتصاد عالمي ديمقراطي -دور المجتمع المدني-, مركز دراسات العولمة والاقاليمية (CSGR), ط1, جامعة واريك, المملكة المتحدة, 2003.
15. جلال خشيب وآمال وشنان, الدولة والمجتمع المدني.. حدود التأثير والتأثر دراسة في التطور الفكري والتبلور النظري لظاهرة المجتمع المدني, مركز ادراك للدراسات والاستشارات, حلب, 2016.
16. جمهورية العراق ديوان الرقابة المالية/ قسم الشؤون الفنية والدراسات, التحديات التي تواجه ضمان الشفافية والمساءلة المحاسبية في الادارة المالية العامة, المؤتمر المشترك الاول للانتوساي – يورو ساي للفترة من 22-24/ ايلول/ 2011, استانبول.
17. حسن بن كادي, التنمية السياسية في الوطن العربي وافاقها: دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوقو والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة الحاج لخضر –باتنه-, 2008.
18. حنين نعمان علي الشريف, اثر المساءلة الادارية على الاداء الوظيفي للعاملين الاداريين في وزارة التربية والتعليم العالي بقطاع غزة, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة/ قسم ادارة الاعمال, الجامعة الاسلامية – غزة, 2013.
19. خالد العمري, المساءلة والاصلاح التربوي في اطار المدخل المنظومي, المؤتمر العربي الرابع حول "المدخل المنظومي في التدريس والتعلم", ابريل 2004, عمان.
20. خلايف وليد, دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوق / قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة منتوري- قسطنطينية, 2010.
21. زيدون الزعبي وخالد اياد, منظمات المجتمع المدني السورية الواقع والتحديات, منظمة مواطنون لأجل سوريا, المانيا, 2017.
22. سائد حامد نصر ابو عدوان, دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة), رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الدراسات العليا, جامعة النجاح, فلسطين, 2013.
23. سمية لعجال و أم النون مسقم, آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية من خلال اصلاحات افريل 2011, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية, جامعة زيان عاشور بالجلفة, 2016.
24. سمية لعجال وأم النون مسقم, مصدر سبق ذكره, ص 9. كذلك ينظر: علي جميل حرب, دور مؤسسات المجتمع المدني القانونية في التوعية في مجال مكافحة الارهاب, جامعة نايف العربية للعلوم الامنية, ط1, الرياض, 2010.
25. شادية احمد التل, دور المنظمات النسائية في التوعية الامنية, جامعة نايف العربية للعلوم الامنية, ط1, الرياض, 2010.
26. صالح بن رحيل بن رشود العنزي, أثر تعزيز الشفافية في مكافحة الفساد الاداري بالمنظمات العامة مع التطبيق على المملكة العربية السعودية, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ قسم الادارة العامة, جامعة القاهرة, القاهرة, 2012.
27. عايدة مسلم حماد النوايشة, دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الاردن (1989-2009), رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الاداب والعلوم/ قسم العلوم السياسية, جامعة الشرق الاوسط, عمان, 2010.
28. عباس فاضل محمود, دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الوطني في العراق, مجلة الاستاذ, العدد 203, جامعة بغداد, 2012.

29. عبد الرحمن التميمي, منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الفساد, ورقة عمل مقدمة في الورشة التدريبية بعنوان " دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد", هيئة مكافحة الفساد, رام الله, 2013/8/27.
30. عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢.
31. عبدالله بن سعد الغامدي, ورقة علمية بعنوان دور النزاهة والشفافية في محاربة الفساد, الملتقى العلمي: الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الاقليمية والدولية خلال الفترة من 2-2014/9/4, عمان, 2014.
32. عبير مصلح وبلال البرغوثي, النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد, ط3, مؤسسة امان, رام الله, 2013.
33. عزيزة عتروس, العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في النظم السياسية العربية –دراسة حالة مصر 2013/2010, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوق والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة محمد خضير بسكرة, 2014.
34. علي الصاوي, ماهية المساءلة والشفافية ودورهما في تعزيز التنمية الانسانية, المؤتمر الثالث للجمعية الاقتصادية العمانية بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الخليجية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي: حول المساءلة والشفافية, مسقط, , 21-2009/3/22.
35. عمارة ليلى, دور المجتمع المدني في التنمية السياسية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوق والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة محمد خضير بسكرة, 2012.
36. غازي الصوراني, تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي, ط1, مركز دراسات الغد العربي, غزة, 2004.
37. فارس بن علوش بن بادي السبيعي, دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الدراسات العليا/ قسم العلوم الادارية, جامعة نايف للعلوم الامنية, الرياض, 2010.
38. فلاق محمد وحدو سميرة احلام, دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري "تجارب دولية", مجلة الردة لاقتصاديات الاعمال, العدد 1, 2015.
39. فؤاد عبدالله ثناء, اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي, ط1, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1997.
40. كرازدي اسماعيل, العولمة والحكم : نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الحقوق والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية, جامعة الحاج لخضر –باتنه-, 2012.
41. اللجنة الوطنية لحقوق الانسان, مسح منظمات المجتمع المدني في دولة قطر-2013, معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية, الدوحة, 2013.
42. ليلى عبد الوهاب, منظمات المجتمع المدني, برنامج دراسة المجتمع, المستوى الاول/ فصل دراسي ثاني (كود 520), مركز التعليم المفتوح, جامعة بنها, القاهرة, سنة النشر بلا.
43. ليون أي. آيريش وآخرون, دليل القوانين المؤثرة في منظمات المجتمع المدني, ت: محمد أحمد شومان, ط1, جمعية الأمل العراقية, 2007.
44. ماجدة شاكر مهدي, الدولة والمجتمع المدني, مجلة كلية الاداب, العدد 96, جامعة بغداد, سنة النشر بلا.
45. مارتينا فيشر, المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والامكانيات والتحديات, ت: يوسف حجازي, ط 1, مركز بحوث برغهوفللادارة البناءة للنزاعات, 2006.
46. محمد الامين البشري, مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي, جامعة نايف العربية للعلوم الامنية, ط1, الرياض, 2010.
47. محمد الجسيم, واقع الشفافية في المؤسسات السورية: بحث استطلاعي يرصد واقع الشفافية في 280 مؤسسة سورية, مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا, دمشق, 2015.
48. محمد بن محمد أحمد الحربي, درجة الالتزام بممارسة الشفافية الادارية لدى الاقسام الاكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود, المجلة الدولية التربوية المتخصصة, المجلد 1, العدد 6, 2012.
49. محمد جمال مظلوم, دور مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية, حلقة علمية: دور مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التوعية المرورية, خلال الفترة 6-2013/4/10, كلية التدريب/ قسم البرامج التدريبية, الرياض.
50. محمود ابراهيم احمد ابراهيم, الشفافية كسلوك وظيفي أثرها على الاداء الاداري بالتطبيق على الامانة العامة لديوان الزكاة/السودان 2002-2013, دار النشر بلا, الخرطوم, 2015.
51. محمود مؤيد جبير وسعود احمد ريحان, المجتمع المدني في الوطن العربي: الواقع والتحديات, مجلة جامعة الانبار للعلوم السياسية والقانونية, العدد الرابع, جامعة الانبار, سنة النشر بلا.
52. مركز الانتاج الاعلامي, المنظمات الاهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية, سلسلة دراسات, الاصدار الثامن عشر, جامعة الملك عبد العزيز, الرياض, بلا سنة نشر.

53. المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية, دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد, فلسطين, 2011.
54. المنظمة العربية لمكافحة الفساد, منظمات المجتمع المدني في العالم العربي: الواقع الحالي والرؤيا المستقبلية, ندوة اقليمية, 14-15/ 5/ 2015.
55. ناديه بونوة, دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسية العامة دراسة حالة الجزائر, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوق والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية, جامعة الحاج لخضر باتنه, 2010.
56. ناصر الشيخ علي, دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين, المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات, فلسطين, 2010.
57. نعيمة محمد حرب, واقع الشفافية الادارية ومتقلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة, الدراسات العليا / كلية التجارة / قسم ادارة الاعمال, الجامعة الاسلامية –غزة, 2011.
58. هشام حسين يونس, حول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الواقع العربي الراهن, مؤتمر الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة السادس- الجلسة الخامسة, الدوحة 10- 14 نيسان 2006.
59. يارا فريد فاخوري, درجة ادراك وممارسة مديري المدارس الحكومية في محافظات جنوب الادن لمفهوم الشفافية, رسالة ماجستير غير منشورة, عمادة الدراسات العليا, جامعة مؤتة, 2009.

المواقع الالكترونية:

1. علي كمال, دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد, تاريخ النشر: 2017/1/17, تاريخ الزيارة: 2017/12/9. متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):
https://www.iraqja.iq/view.3630/
2. وكالة خبر الفلسطينية للصحافة, المجتمع المدني يدفع نحو تعزيز المساءلة, نشر بتاريخ: 3 /5/ 2016, تاريخ الزيارة: 2017/12/7. متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):
https://khbrpress.net/post/51547
1. البنك الدولي, المالية العامة في العالم العربي: المساءلة تبدأ بالشفافية, تاريخ النشر: 2013/9/27, تاريخ الزيارة: 2017/12/8, متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):
http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2013/09/27/public-finance-in-the-arab-world-accountability-starts-with-transparency
2. حسين عبدالمطلب الاسرج, تطبيق المساءلة الاجتماعية والتنمية فى العالم العربي, دراسات وابحاث اجتماعية, تاريخ النشر: 2012/12/22, تاريخ الزيارة: 2017/12/7. متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):
https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/ttbyq-almsalte-alajtmayte-waltnmyte-fy-alalm-alrby
3. صهيب يوسف ابو عليان, دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيزمفاهيم الحكم الرشيد, دنيا الوطن, تاريخ النشر: 2016/9/4, تاريخ الاستعادة: 2017/11/29. متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/415376.html
4. مركز الرباط للدراسات السياسية والاستراتيجية, المجتمع المدني ومكافحة الفساد, تاريخ الزيارة: 2017/12/9. متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):
https://arabicrabatcenter.weebly.com/1575160416051580157816051593-157516041605158316061610-160816051603157516011581157 7-157516041601158715751583.html